

كاشاب مثال الخاصة بطن المغارة عسرها ومثال العوض العام بطن المغارة
عسرها سواد الشعر بالنسبة للإنسان ولو تمثل له في الشرح وقوله
كحرق الخيل مثال الخاصة السريعة السهلة ومثال العوض العام السرم
السهل المحكة بالنسبة للإنسان وترك مثاله في الشرح وقوله كعوض
الأمراض أي الخاصة بالإنسان عادة أو العادة له والغير في الحيوانات
فهو مثال الخاصة والعوض العام وهو كذلك يقال فيها بعد غير الحادة
بالإهملة بعد ألف ودال مضملة مستدرة أي غير المصيبة
المعانة أي المعالجة هو في الأصل الخارج بين
الشيئين وفي الاصطلاح اللفاظ المخصوصة الدالة على المعاني
المخصوصة كسائر سائر النراجيم الموفى الخ لا يخفى أن قوله
بجاء في الاستناد من باب استناد الشيء إلى الكثرة لأنه معرّف به وكذلك
في قولهم الغول الشارح فإنه مجاز من باب الاستناد إلى الالة لأنه
مستروح به وأما إطلاق التفرقة على ذلك فجاء من سائر باب
إطلاق اسم الشيء على الشيء كمران أريد بشرح الماهية أيقظها
بذاتنا أيضا كأنه قول الشارح اسم الخيل التام فقولنا أيقظها
على إطلاق الموفى مجاز من تسمية الشيء باسمه بعض أفراد
وإن أريد به غير ذلك عن غير مجازي وجهه كان اسم الكرم أقسام
الموفى الأتمية فتكون إطلاقه على ذلك حقيقة وهو ذلك
بمعنى النظر عن جعل تلك اللفاظ أعلاما للإيقين أنها حقيقة
الحقيقة فبذلك كان ذلك قاصرا على موفى الموجود إن أذ
هي التي لها الخفا بغير دون المعدومات كما وجب بانه إراديا
لحقيقة مطلق المفروض فلا تصور وإيجاب بعضهم بانه افتق
على ذلك كونه هو الحق ماسوقه الخ أو عليه أنه
غير صالح له قول المذمومات بالنسبة إلى قولهم البينة كالمبالغة
إلى البصر ولا حول كمن المتفانيين بالنسبة إلى الآخر كالتوفيق
بالنسبة إلى البنوفا وبالمعنى وجب بان المراد ما صفة سبب
الخ على وجه خاص بان يحمل عليه كما سينبذ عليه في الشر وإيجاب
بعضهم

بعضهم

بعضهم بان المراد بالمعنى الأول المظهور بالبال وبالمعنى الثاني بالمتصور
عن جعل كما سيذكر في الشرح وما ذكر ليس كذلك لأن المراد بالمعنى الثاني
فليس في واحد فان قلت اذ كان المراد هنا بالمعنى الأول
المظهور بالبال وبالمعنى الثاني المتصور عن جعل كان استنما لها
في التعريف معترضاً لأنه إما من باب الحقيقة والمجاز إن كان أحدهما
حقيقة والآخر مجاز وإما من باب المشترك إن كان كليهما حقيقة
أجيب بما أفاده ابن يعقوب من أنه لا محذور في ذلك لعدم
الليس للعلم بان المجهول لا يعرفه والمعلوم لا يعرف وسيأتي لذلك
تهمة أن شاء الله تعالى قال بديان يكون الخ فرع على التعريف
المذكور في عبارات أربعة كما يظهر للنظر فيه وقوله إن يكون عندها
أي باعتبار الأجمال والتفصيل في الحد والرسم وباعتبار الظهور
والخفا في التعريف اللفظي وقوله وسيأتي في الموفى عليها أي لا
مها ولا يدرها وقوله وإجاء منها أي عند السامع لا غير لأن
بعض اللفاظ يكون اسم من غير وجوده وتكون مساويا
أو أخفى منه عند الآخرين والتعريف بأفعل التفضيل فيه نظر لأنه
يقضي أن فيها أصل الفعل وليس كذلك فكان الأول أن يقول
وظاهرها عنها كما عبر به بعض صحاح لا يقال أنه على غير ما به لأنه يمنع
من ذلك اقتراجه بمن كائن عليه بعض المحققين هذا وقال
بعضهم لا حاجة للمفوض إليها لأنه يلزم منه أنه اجلى منها أو قوله
وسا بقا في الموفى عليها لأنه يلزم منه أنه اجلى منها أو قوله
وسا وبالقضايا محذورها ما صدقوا وخافوا لها مضمون ما كما
فيلزم من ذلك أنه مطر منعكس وقوله لا عمر ولا أخض نفس
لما قبله بالالزوم والمراد لا عمر مطلقا أو من وجهه وكذا قوله
ولا أخض وهم بالاولى أنه لا يكون مباينا كما سيذكر في الشرح
والا كان الخ أي والألبن مساويا لعم ولا أخض بان الخ مطلقا
أو بوجه أو أخض كذلك كان غير مطرجه بمعنى أنه لا يلزم من
وجوده وجود المحدود وذلك إذا كان عم أو غير منفعكس